مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 13 العدد 2، 2016، ص ص 431- 447

التعليل بالقياس في كتاب أسرار العربية للأنباري

عفاف محمد المقابلة ** و نهاد الموسى***

ملخص

الغرض الذي يترماه هذا البحث هو رصد ظاهرة مشتهرة تشيع في كتاب أسرار العربية للأنباري، مُوصّلة على التعليل بالقياس في كتاب أسرار العربية جملة فاقعة من التعليلات في المستوى التركيبي في اللغة، إذ لا تكاد مسألة تمرّ أو حكم إلا ويعلّل. إن هذا الكتاب يمثل الجانب العلمي التطبيقي في التعليل؛ لذلك نجده مليئاً بالتعليلات المتتالية. مكثرًا من التساؤلات التي قد تدور على ألسنة المتعلمين ثم يجيب عنها ليوضح الفكرة ويعلل صحة ما ذهب إليه بشاهد من الشعر أو النثر.

وتوفّر البحث على تعريف لمفهوم التعليل في اللغة والاصطلاح، وبيان المقصود بالقياس لغةً واصطلاحًا وارتأى البحث أن من النافع تصنيف التعليلات إلى ثلاثة أنواع: التعليل بالقياس التمثيلي، والتعليل بالقياس الأولوي، والتعليل بالقياس الاقتراني. مسترفدا لها جملة من الشواهد التي تؤطرها.

وبآخره استفرغ البحث جملة من النتائج التي استظهرها، ونهض لها.

المقدمة:

يعدّ التعليل أصلاً في نظرية النحو العربي، نشأ مسانداً للقاعدة النحوية، يقدم لها التفسير الأول، فكل قاعدة لا بد لها من علّة نحوية. وموضوع العلة النحوية موضوع قديم متجدد شغل العلماء قديمًا وحديثًا. والتعليل اللغوي يهتم أساساً بالحالة الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير صيغة الكلمة، وغير ذلك من الظواهر.

وبما أن كتاب أسرار العربية يُعد كتاباً جامعاً لمباحث النحو والصرف العربيين، ويتميز هذا الكتاب بأنه من الكتب النادرة التي تعالج موضوع العلة النحوية والتعليل معالجة تطبيقية ويقدم للمتعلم عرضاً شاملاً ومبسطاً لقواعد اللغة العربية إذ نجد هذا الكتاب مليئاً بالتعليلات المتتابعة،

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

** قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

*** قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ولا تكاد مسألة تمر أو حكم إلا ويُعلل، وتنتشر هذه التعليلات في كل صفحات الكتاب ارتأيت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع.

وكتاب أسرار العربية يمثل الجانب التطبيقي للتعليل في حين "لمع الأدلة" يمثل الجانب النظري للعلة، وقد تبين أن الأنباري قد فصل بين العلة والتعليل فكان حديثه عن العلة بعيدًا عن حديثه في التعليل، وتبين أن هناك فرقًا بين العلة والتعليل. فالعلة هي القرينة التي تربط بين المقيس والمقيس عليه، وتسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه. بينما التعليل بيان سبب أو تفسير اصطناع ظاهرة لغوية فلا يشترط في التعليل أن يكون جامعًا بين المقيس والمقيس عليه.

ويعود اختيار هذا الموضوع أنّا لا نجد دراسات سابقة تناولت التعليل بتفصيلاته، في كتاب "أسرار العربية للأنباري".

سوى دراسة بعنوان" العلة النحوية عند الأنباري" للباحث إبراهيم عبد الفتاح خليل المجالي. وجاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول إذ تحدث في الفصل الأول منها عن الأنباري وآثاره مشفوعة بفكرة عن كتبه الثلاثة .

أما الفصل الثاني فقد تناول تاريخ العلة وتطورها، ومراحل التعليل إذ قسمها إلى ثلاث مراحل كل مرحلة منها اختصت بخصائص عن غيرها، وتحدث عن أسباب التعليل .

أما الفصل الثالث فقد تناول العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة وجاءت العلة في ثلاثة مباحث :

العلة القياسية في لمع الأدلة، والأصول والقواعد القياسية التي اعتمدها الأنباري في مناقشاته وردوده في كتابه الإنصاف، والعلل الجدلية في أسرار العربية إذن فهذه الدراسة تحدثت عن العلة عند الأنباري في كتبه الثلاثة بشكل عام.

أما هذه الدراسة فقد حصرت الحديث عن التعليل والعلة عند الأنباري في كتابه (أسرار العربية) وذلك بتتبع العلل فيه، واستخراجها وفق منهجية معينة تختلف عن منهجية تلك الرسالة. وهذا لا يعني انتقاص الدراسات السابقة، ولكن لكل نظرته ومنهجه ووجهته .

وثمة دراسة تناولت جهود الأنباري في النحو، وهي بعنوان: "ابن الأنباري وجهوده في النحو" لجميل علوش"، وقد اشتمل هذا الكتاب على ثلاثة أبواب وكل باب يتضمن ثلاثة فصول، أما الباب الأول فتتناول عصره وحياته وآثاره .

والباب الثاني تناول إنتاج الأنباري النحوي، وقد ذكر المؤلف في هذا الباب جانباً تحدث فيه عن العلة والتعليل عند الأنباري فذكر في البداية مكانة العلة من أصول النحو، والعلة والتعليل قبل الأنباري.

ثم تناول العلة والتعليل عند الأنباري وبين العلة القياسية والأصلية، والاستدلال على صحة العلة، وشروطها، ثم تعليل الحكم بعلتين، والإخالة، وإلحاق الوصف بالعلة. والعلة بين التعدي والقصور، وشبه وإشكالات، والاعتراض على العلة، وطبيعة العلة النحوية، ثم قارن بين العلة النحوية والدليل العقلي، ثم تحدث عن التعليل عند الأنباري وبين تعليلاته ونصيبها من القوة والضعف، ومصادره في العلة والتعليل .

والباب الثالث تناول منهج الأنباري في النحو .

إن جميل علوش تناول العلة والتعليل، وقد اقتصر على ذكرها، وجعلها جزءاً يسيراً من كتابه ولم تكن محور الدراسة عنده .

في حين أن دراستي قامت على استقراء العلل النحوية وتحليلها في كتاب " أسرار العربية" للأنباري وردها إلى أصولها النحوية، وبيان دور هذه العلل في إثبات الحكم، والمقابلة بين العلة في أصولها النظرية وتطبيقاتها في "أسرار العربية" كما أن شطراً من الدراسة تناول العوامل والتعريفات وهي ملاحظات تأصيلية في علم النحو العربي وتعليمه .

أما عن منهج الدراسة، فقد اخترت المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة.

مفهوم التعليل:

- في اللغة: التعليل من الفعل (علَّ أو عَلَلَ) معناهُ الشرب بعد الشرب تباعًا، وجني الثمرَ مرة بعد مرة أخرى، والعلة بالكسر هي المرضُ، والحدثُ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه[1]. أي أن مدلول مادة "عَلَلَ" التتابع والتجدد.
- في الاصطلاح: هو بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يُستدل فيه من العلة على المعلول[2]. والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يُبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة[3]. والتعليل هو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية[4]. أي أنه يفسر الظواهر اللغوية في النحو والصرف، والأصوات تفسيرًا علميًا.

التعليل بالقياس

القياس لغة: معناهُ التقدير، فيقال: قاس الشيء بغيره، وعلى غيره؛ فانقاس، أي: قدره على مثاله، ومن هُنا سُمي المقدار: مقياسًا. وكانوا يقولون: بينهما قَيْسُ رمح، أي قَدْرُ رمح[5].

القياس اصطلاحًا:

يقول الأنباري: "القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[6]. ويقصد بذلك حمل الكلام الذي نحاكي به كلام العرب الفصيح. كأن ترفع الفاعل، وتنصب المفعول...الخ.

ويقول الأنباري: "القياس حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع[7]، نحو: ارتفاع نائب الفاعل (أو ما لم يسم فاعله حملاً على الفاعل). وفي هذا القول عرض لأقسام القياس:

1. المقيس عليه وهو الأصل نحو: الفاعل.
2. المقيس وهو الفرع: نائب الفاعل.
3. والعلة: الإسناد.
4. الحكم: الرفع

استعمل سيبويه القياس بمعنى الاطراد، يقول عبده الراجحي: إنّ فكرة القياس على كثرة ما قيل لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي. وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور فنجد فيه مثل قوله: لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس[8]. فالقياس هنا بمعنى الاطراد والشيوع.

وللقياس ثلاثة أنواع: القياس التمثيلي، والقياس الأولوي، والقياس الاقتراني.

القياس التمثيلي

ويقصد به حمل بناء على بناء، أو إلحاق صيغة بأخرى، لما بين الطرفين من تشابه، وقد يحمل الشيء على نظيره كما يُحمل على نقيضه، كجزم (لا) في النهي حملاً على الأمر، والأمر ضد النهي.

استعمل الأنباري عددًا من التعليلات كعلة الشبه والتشبيه والمشابهة.

الشبه لغةً: المثِل[9].

والشبه اصطلاحًا: هو أن تقابل قضية لغوية بقضية لغوية أخرى، وتعطيها حكمها، لقرينة المشابهة، وهي تقابل علّة الفرق[10].

وبيان ذلك في التعليلات الآتية:

علَّل الأنباري (بعلة الشبه) حذف تاء التأنيث لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، ألا ترى أنهم قالوا: رومي وروم، وزنجي وزنخ، ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرّقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم: (نخلة ونخل، وتمرة وتمر) فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث[11].

وعللَّ الأنباري بعلة الشبه بناء الاسم غير المتمكن نحو: مَنْ وكَمْ وقبلُ وبعدُ وأينَ وكيفَ وأمسْ لأنها تشبه الحروف، وفي ذلك يقول: "فأما الاسم غير المتمكن فنحو: مَنْ وكَمْ وقبلُ وبعدُ وأينَ وكيفَ وأمسْ وهؤلاء وإنما بنيت هذه الأسماء؛ لأنها أشبهت الحروف، أو تضمنت معناها"[12].

وعللَّ الأنباري بعلة الشبه جعل التنوين علامة للصرف دون غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة يقول: "فإن قيل: لِمَ جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى التنوين لما يلزم من اعتلالها وانتقالها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لا نقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال، كان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق فأشبه الألف إذ كان حرفًا هوائيًا"[13]. أي أن الأنباري جعل سبب كون التنوين فرقًا بين الاسم المتصرف وغير المتصرف هو شبهه بحروف العلة لخفته.

وعلل الأنباري بعلة التشبيه تسمية جمع التكسير بهذا الاسم؛ لأنه يُشبَّه بتكسير الآنية. إذْ يقول: "إن قال قائل: لِمَ يُسمى جمع التكسير جمع تكسير؟ قيل: إنما يُسمى بذلك على التشبيه بتكسير الآنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها"[14]. إن وجه الشبه بين جمع التكسير وتكسير الآنية هو أن تتكسر بنية الجمع.

وعلّل الأنباري بهذه العلة عدم صرف الفعل (عسى)؛ لأنه أشبه الحرف، إذ يقول: "فلِمَ لا يتصرف؟ قيل: لأنه أشبه الحرف؛ لأنه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ، ولعلّ حرف لا يتصرف، فكذلك ما أشبهه"[15]. جعل الأنباري سبب عدم تصرف فعل الرجاء (عسى) تشبيهاً ب (لعل) التي هي حرف رجاء فكما أن (لعل) لا تتصرف وكذلك ما يشبهها.

وعلّل الأنباري (بعلة المشابهة) دخول التصغير على التعجب حملًا على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة لاشتراك اللفظين في ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: "ما أحسن زيدًا" إلا لمن بلغ الغاية في الحسن، كما لا تقول: "زيد أحسن القوم" إلا لمن كان أفضلهم في الحسن، فلهذه

المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله: "يا ما أميلح غزلانا"، كما تقول "غزلانك أميلح الغزلان" وما أشبه ذلك.. والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما أنهم حملوا: "أفعل منك وهو أفعل القوم" على قولهم: "ما أفعله"...[16].

وعلّل الأنباري بعلة الشبه حمل النصب على الجر، فيقول: "فإن قيل: هل النصب محمول على الجرّ، أو الجر محمول على النصب؟ قيل: النصب محمول على الجر؛ لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ، وكذلك ما أشبهها". جعل الأنباري النصب محمولاً على الجر وذلك لأن الياء في دلالتها على الجر أقوى منها في دلالتها على النصب فهي من جنس الكسرة والكسرة علامة جر وكذلك الأصل فيما يشبهها.

وعلّل الأنباري بعلة الشبه أن الفاعل يشبه المبتدأ ووجه الشبه أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكوّن المبتدأ مع الخبر جملة. وفي ذلك يقول الأنباري: "إن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكوّن هو والفعل جملة، كما يكوّن المبتدأ مع الخبر جملة، فلما ثبت للمبتدأ الرفع، حُمل الفاعل عليه". أي أن سبب رفع الفاعل هو شبهه بالمبتدأ فكل منهما يكون مع غيره جملة وكل منهما مسند إليه في جملته، فالفاعل مسند إليه في الجملة الفعلية والمبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية ومن هنا جاء الشبه بينهما.

وعلل الأنباري بهذه العلة في باب (كان وأخواتها) رفع الاسم ونصب الخبر تشبيهًا بالأفعال الحقيقية، إذ يقول: "فَلِمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول"[17]. أي أن سبب مجيء الاسم بعد الأفعال الناقصة مرفوعًا وخبرها منصوبًا تشبيه الأفعال الناقصة بالتامة فيأتي بعدها فاعل ثم مفعول.

وعلّل الأنباري بعلة التشبيه حذف (أنْ) من خبر (عسى) في بعض أشعارهم تشبيها لها بـ (كاد)، إذ يقول: "فلِمَ حذفوا "أن" من خبر (عسى) في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض الأشعار لأجل الاضطرار تشبيها لها بـ (كاد)، فإنّ (كاد) من أفعال المقاربة كما أن (عسى) من أفعال المقاربة، فلهذا الشبه بينهما جاز أن تُحمل عليها في حذف "أنْ" من خبرها في نحو قوله[18]:

عَسَى الهمُّ الّذِي أَمْسَيت فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَه فَرْجُ قَرِيبُ

وكما أنّ عسى تُشبّه بـ (كاد) في حذف (أنْ) معها، فكذلك كاد تشبه بـ (عسى) في إثباتها معها، قال الشاعر[19]:

قد كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فأثبت (أن) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها، حملا على عسى، فدلّ على وجود المشابهة بينهما"[20].

وعلّل الأنباري عمل (ما) في لغة أهل الحجاز بأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، يقول: "إن قال قائل: لِمَ عملت ما في لغة أهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: لأن (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما: أن (ما) تنفي الحال كما أن (ليس) تنفي الحال. والوجه الثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن[21]. قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا}[22] تعمل (ما) عمل (ليس) في هذه الآية؛ لأنها نصبت (بشرًا)؛ لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك "وألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا[23].

وعلّل الأنباري بعلة الشبه بطلان عمل (ما) في لغة أهل الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بإلا وفي ذلك يقول: "فإن قيل: فلِمَ بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل: لأن (ما) إنما عملت لأنها أشبهت (ليس) من جهة المعنى وهو النفي، و"إلا" تبطل معنى النفي فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة وجب ألا تعمل"[24]. فـ "ما" أصبحت تفيد معنى الحصر بوجود إلا فلا تفيد معنى النفي لذلك بطل عملها.

وعلّل الأنباري في باب النداء بعلة التشبيه بناء المنادى المفرد المعرفة، إذ يقول "لمَ بُني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف والإفراد؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة. والوجه الثاني أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها"[25]. أي أن الأنباري جعل لبناء المنادى المفرد المعرفة سببين الأول: شبهه بـ (كاف) الخطاب فكل منهما معرفة وكل منهما مفرد وكل منهما فيه معنى الخطاب. والثاني: أن المنادى المفرد المعرفة يشبه الأصوات والأصوات كلها مبنية.

وعلّل بهذه العلة بناء المنادى على الضم، إذ يقول الأنباري: أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها، أشبه (قبلُ وبعدُ) فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم"[26]. فبَعد بيان سبب بناء المنادى في الفقرة السابقة ينتقل الأنباري إلى بيان سبب بنائه على الضم بالذات دون غيره وهو شبهه بقَبْل فبَعْد فبهما يتم الكلام وينقطع عندهما.

وعلّل الأنباري بهذه العلة جواز الحمل هنا على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة إعراب "قيل: لأن الضم لمّا اطرد في كل اسم منادى مفرد أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه، فلما أشبه الرفع جاز أن يتبعه الرفع، غير أن هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء وأن الاسم مبني"[27].

القياس الأولوي

أولى لغة: يقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان أي أحق به من غيره[28]، ويستعمل في مقابلة الجواز، وكما أن الصواب في مقابلة الخطأ"[29].

أولى اصطلاحًا: حمل بناء على بناء إما لخفته أو لقربه أو في البقاء عليه زيادة في المعنى أو في حذفه لاجتماع معنيين، كالحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل، والحمل على الأقرب في المعنى والترتيب أولى من الحمل على الأبعد.

علّلَ الأنباري جعل الواو دون غيرها بدلاً من الباء لوجهين: أحدهما: أن الواو تقتضي الجمع، كما أنّ الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها، والثاني: أنّ الواو مخرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين فلمّا تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها"[30].

وعلّلَ الأنباري في (باب الوقف) اختيار الضمة في حالة الرفع في الإتباع عندما وجب التحريك لالتقاء الساكنين لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل، فكانت أولى من غيرها، قال الشاعر[31]:

"أنا ابن ماويّة إذِ جَدَّ النَّقُرْ"[32].

وعلّل بها الأنباري حمل النصب على الجر؛ لأن الجر أخف من الرفع، وفي ذلك يقول: "أن الجر أخفّ من الرفع، فلما أرادوا الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. ويحتمل عندي وجها سادسا: وهو أن النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين فكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، والجار أحق بما يليه ويقرُب منه..." [33].

وعلّل الأنباري بها حذف تاء التأنيث في كلمة مسلمات وصالحات والأصل مسلمتات وصالحتات فحذفوا التاء الأولى لئلا يجمعوا بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة، يقول: "فلِمَ كان حذف التاء الأُولى أولَى؟ قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها، وحذف الأولى أولى"[34].

وعلّل الأنباري بهذه العلة في باب (المفعول معه) حذف (مع) وأقيمت (الواو) مقامها وكانت أولى من غيرها، إذ يقول: فلِمَ كانت الواو أولى من غيرها؟ قيل: إنما كانت (الواو) أولى من غيرها؛ لأن (الواو) في معنى (مع)؛ لأن معنى (مع) المصاحبة، ومعنى (الواو) الجمع، فلما كانت في معنى (مع) كانت أولى من غيرها"[35].

وعلّل بها حمل النصب على الجر في جمع التأنيث؛ لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضا حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: أعِدُ ونَعِدُ، على يَعِد في الاعتلال، وإن لم يكن فرعا عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه، كان ذلك من طريق الأولى[36].

وعلّل الأنباري بها في باب (حبذا) تركيب (حبّ) مع (ذا) أي ركبوه مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع؛ لأن المفرد المذكر هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلها فرع عليه وهي أثقل منه، فلما أرادوا التركيب، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف، أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل[37].

وعلّل الأنباري بها في باب (التحذير) أيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل في قولهم: (الأسدَ الأسدَ)، يقول: "أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدمًا على الاسم الثاني لأنه مفعول؛ فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدمًا"[38].

وعلّل الأنباري بهذه العلة رفع المستثنى على البدل إذ يقول: فبماذا يرتفع المستثنى في النفي؟ قيل يرتفع على البدل، ويجوز النصب على أصل الباب، فإن قيل: فلِمَ كان البدل أولى؟ قيل: لوجهين: أحدهما: الموافقة للفظ، فإنه إذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى، إذا اتفقا كان موافقة اللفظ أولى[39].

وعلّل الأنباري بهذه العلة دخول الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر، ولم تدخل في المؤنث قال قائل لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر نحو خمسة رجال ولم تدخل في المؤنث قيل لأربعة أوجه:... والوجه الثالث: أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في (علامة)، و(نسّابة) والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها[40].

وعلّل بها الأنباري وجوب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة. قيل: إنما كان واحدًا نكرة لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة[41].

وعلّل الأنباري بهذه العلة في (باب القسم) أن الأصل في حروف القسم الباء دون الواو والتاء؛ لأنّ فعل القسم المحذوف فعل لازم، ألا ترى أن التقدير في قولك: (بالله لأفعلن أقسم بالله أو أحلف بالله) والحرف المعدّي من هذه الأحرف هو (الباء)؛ لأنه الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان (الباء) دون غيره من الحروف المعدية؛ لأن الباء معناها (الإلصاق) فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته[42].

وعلّل بها الأنباري في باب (إعراب الأفعال وبنائها) جعل ثبوتها علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب، وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأن الثبوت أوّل والحذف طارئ عليه، كما أن الرفع أوّل والجزم والنصب طارئان عليه فأعطوا الأول الأول والطارئ الطارئ والنصب فيهما محمول على الجزم[43].

وعلّل بها جواز حذف الضمير المنصوب المتصل لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى[44].

ثانيا: القياس الاقتراني

يقصد بالقياس الاقتراني استنباط نتيجة من قضيتين أو جملتين كل منهما تتكون من موضوع ومحمول، والنتيجة تتكون أيضا من موضوع ومحمول. والقضية الحملية تشبه عندنا في العربية الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ يشبه الموضوع والخبر يشبه المحمول ويمكن أن نمثّل لهذا القياس بالمثال الآتي[45]:

كل الطلبة مجتهدون مقدمة كبرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

علي طالبٌ مقدمة صغرى (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

علي مجتهدٌ نتيجة (قضية تتكون من موضوع ومحمول)

ويمكننا أن نستخلص من شيء نعرفه معرفة يقينية، نتائج، ومعيار الصدق في هذا الاستدلال هو مدى اتساق النتائج مع المقدمات، غير أن الاستدلال هنا لا يعطينا علمًا جديدًا طالما أن النتيجة التي سنصل إليها متضمنة في المقدمات أصلا. لذلك فقد اعتبر النقاد هذا الاستدلال عقيما[46]. وعلى ذلك فإن التعليلات المرتكزة على هذا النوع من المعرفة تكون عقيمة هي الأخرى. وقد جاء القياس الاقتراني نادرًا وهو وسيلة من وسائل التعليل عند الكوفيين خاصة.

استعمل الأنباري القياس الاقتراني في المستوى النحوي وقد جاء قليلا جدا ومن تعليلاته في باب (التثنية والجمع)، فمن المعروف في العربية أنها تستعمل (الواو والنون) في الجمع للعاقل إذا كان مذكرًا، أما لغير العاقل فنستعمل صيغًا أخرى ففي قوله تعالى: {إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا

أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين} [47]. جاءت كلمة (ساجدين) بصيغة الجمع للعاقل رغم أن الشمس والقمر والكواكب ليست عاقلة؛ لأنه لما وصفها بالسجود وهو من صفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل فلهذا جمعت جمع من يعقل[48].

فلو حللنا هذا التعليل المنطقي وجدناه يشتمل على القياس الاقتراني الآتي:

كل من يسجد يفعل فعل البشر	مقدمة كبرى
الشمس والقمر والكواكب تسجد	مقدمه صغرى
الشمس والقمر والكواكب تفعل فِعْل البشر	نتيجة

ثم نستخدم النتيجة بعد ذلك كمقيس في قياس تمثيلي كما يلي:

المقيس: الشمس، القمر، الكواكب تفعل أفاعيل البشر.

المقيس عليه: البشر يجمعون بالواو والنون.

وجه الشبه: الأفاعيل واحدة بين البشر من جهة، الشمس والكواكب من جهة أخرى.

الحكم: الجمع بالواو والنون لما يخص الشمس والكواكب قياسًا اقترانيًا على ما يخص البشر.

وكذلك قوله تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين}[49]. جاءت كلمة (طائعين) بصيغة الجمع للعاقل؛ لأنه لما وصفهما بالقول، والقول من صفات مَنْ يعقل، أجراهما مجرى من يعقل[50]. ويمكننا تحليل هذة الاية بالطريقة نفسها.

وما علل به الأنباري بالقياس الاقتراني في (باب حروف الجر) الحروف التي لا تلزم الجر فيه وهي عن وعلى، فأما (عن) فتكون اسما كما تكون حرفا، فإذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر، فكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرور بالإضافة، كقول الشاعر[51]:

فَقُلتُ اجْعَلي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلَّها يَمينًا ومهوى النّجمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ[52]

وإذا كانت (على) اسما دخل عليها حرف الجر، فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالإضافة كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمّ ظِمؤها تَصِلُ وعن قيضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

ثم قال بعد ذلك عن حرف الجر (على): وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه. قال الشاعر[53]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمّ خِمْسُها تَصِلُ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ[54]

وَقَالَ الآخر[55]:

غَدَتْ من عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعْدَ مَا رأتْ حاجِبَ الشَّمسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعا[56]

الخاتمة:

عالج البحث مسألة التعليل بالقياس في كتاب أسرار العربية للأنباري. وآلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. التعليل قديم قدم الدرس اللغوي إذ استعمل في تفسير الظواهر اللغوية.
2. استعرض الأنباري في كتابه أسرار العربية جميع الأبواب النحوية في وجهة نظر تعليلية فقدم صورة شاملة للعلل أبرزت مدى تشعبها، وإحاطتها بكل المسائل النحوية.
3. تأثر الدرس النحوي بعلم الفقه، فالأنباري جعل التعليل سببًا للحكم، أي أن الحكم نتيجة للتعليل. فألحق القياس النحوي بالقياس الفقهي الذي يتخذ من اشتراك العلة بين المقيس عليه والمقيس طريقًا لتوحيد الحكم بينهما.
4. جاء التعليل بالقياس عند الأنباري على ثلاثة أنواع هي: التعليل بالقياس التمثيلي، والتعليل بالقياس الأولوي، والتعليل بالقياس الاقتراني.
5. إن علل النحو ليست ثابتة محددة، فقد يكون للحكم الواحد غير علة.
6. تكثر التعليلات في كتاب أسرار العربية كثرة مفرطة إذ لا تكاد مسألة نحوية أو ظاهرة تخلو من التعليل.
7. التعليل يشمل ذكر سبب تسمية بعض الظواهر اللغوية بمصطلحات معينة نحو، تعليل تسمية أقسام الكلم (الاسم والفعل والحرف) بهذه الأسماء.

المنهج الذي أتبعه الأنباري في عرض المسائل اللغوية قائم على المطارحة، مكثرًا من طرح الأسئلة التي قد تدور على ألسنة المتعلمين، ثم يجيب عنها مستشهدًا بالشواهد ليقدم ذلك بطريقة مبسطة.

Causation Measurement in Asrar Al-Arabiyyah by Al – Anbari

Afaf Magableh, *Arabic Language and Literature Department,Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Nihad Al-Musa, *Department of Arabic Language, University of Jordan, Amman, Jordan.*

Abstract

The purpose of this study is exploring a phenomenon known in Al – Anbari's "Assrar Al-Arabiya" rooted in reasoning through measurement.

In this book there are many examples of reasoning in the structural level of language and there is no judgment or issue without an explanation. This book represents the applied scientific aspect of explanation. Therefore, we can note that it is full of successive reasoning with a lot of questions issued by learners then, answering them to clarify the idea and explaining its validity through poetry or prose as well mentioned in this study.

The study clarified the concept of reasoning in language and in its scientific aspects and classified reasoning into: reasoning through representative measurement, priority reasoning and conjugation reasoning with providing examples and evidences.

Finally, the study concluded several findings mentioned at the end of the study.

قدم البحث للنشر في 2015/2/3 وقبل في 2015/10/25

الهوامش

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، ط3، مادة (علّل). ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994، مادة (علّل). الجوهري، أبو نصر، الصحاح، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، مادة (العلّ).

(2) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1، 1/ 489.

(3) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م، ص29.

(4) الكندي، خالد سليمان بن مهنا، التعليل في الدرس اللغوي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م، ص123.

(5) أنظر المعنى اللغوي لهذه المادة في لسان العرب لابن منظور: مادة قيس.

(6) الأنباري، كمال الدين ابو البركات، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص95- 98.

(7) السابق، ص93.

(8) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 1977، ص58.

(9) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصرين منشورات وزارة الثقافة، دمشق، فصل الشين، مجلد 3، ص79، 1981.

(10) حسان، تمام، الأصول في النحو، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1981، ص199.

(11) الأنباري، أسرار العربية، ص327.

(12) المصدر نفسه، ص54.

(13) الأنباري، أسرار العربية، ص58.

(14) المصدر نفسه، ص81.

(15) المصدر نفسه، ص92.

(16) المصدر نفسه، ص123.

(17) الأنباري، أسرار العربية، ص139.

(18) البيت لهدبة بن خشرم، سيبويه، الكتاب، 1/ 478.

(19) نسبة سيبوية إلى رؤبة بن العجاج في: الكتاب، 478/1.

(20) الأنباري، أسرار العربية، ص132.

(21) المصدر نفسه، ص143.

(22) سورة يوسف، 31.

(23) ياقوت، محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، 2000م، ص438.

(24) الأنباري، أسرار العربية، ص145.

(25) المصدر نفسه، ص207.

(26) المصدر نفسه، ص208.

(27) المصدر نفسه، ص208.

(28) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ولي).

(29) الكفوي، الكليّات، (فصل الألف والواو) مجلد 1، ص 373.

(30) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق 2003م، ص251.

(31) المصدر نفسه، ص360.

(32) الشاعر عُبيد الله بن ماويّة الطائي، نسبة الصاغاني لفدكي بن أعبد المنقريّ، وعزاه سيبويه لبعض السعديين، والشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1971. 2/ 284.

(33) الأنباري، أسرار العربية، ص71.

(34) المصر نفسه، ص78.

(35) المصدر نفسه، ص176.

(36) المصدر نفسه، ص78.

(37) الأنباري، أسرار العربية، ص116.

(38) المصدر نفسه، ص162.

(39) المصدر نفسه، ص78.

(40) الأنباري، أسرار العربية، ص202.

(41) المصدر نفسه، ص205.

(42) المصدر نفسه، ص250.

(43) المصدر نفسه، ص290.

(44) الأنباري، أسرار العربية، ص335.

(45) شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، (د.ط)، 1994م، ص203.

(46) محمود، زكي نجيب، المنطق الوصفي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965، 1/270-271. الطويل، توفيق، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1967، ص143.

(47) سورة يوسف: 4.

(48) الأنباري، أسرار العربية، ص76.

(49) سورة فصلت: 11.

(50) الأنباري، أسرار العربية، ص76.

(51) الأنباري، أسرار العربية، ص 232.

(52) البيت لذي الرمة، ديوانه، 707/2،الفرقدان:نجمان في السماء لا يعرفان.

(53) الأنباري، أسرار العربية، ص234.

(54) البيت لمزاحم العقيلي. ينظر: سيبويه: الكتاب، 310/2.

(55) الأنباري، أسرار العربية، ص234.

(56) البيت ليزيد بن الطَثرية من بني عامر بن صعصعة. ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 229/2.

المصادر والمراجع

ابن السراج، أبو بكر، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1988م.

ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1992م.

ابن جني، أبو الفتح، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4، 1990

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المعاهد العامة للمعاهد الأزهرية، 1977.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1994.

الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **أسرار العربية** تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، 2003م.

التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، ط1.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حسان، تمام، **الأصول في النحو العربية**، دار الثقافة، المغرب، ط1، 2981.

ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح.

الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، مطبعة دار النشر الثقافية، الإسكندرية، 1977م.

سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2. 1977

السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو**، جيروس برس، الطبعة الأولى، 1988.

شمس الدين، جلال، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د، ط)، 1994.

الطويل، توفيق، **أسس الفلسفة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1967

الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للتأليف والترجمة

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **معجم العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، ط3.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، مجلد1، ط2، 1998.

الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م.

محمود، زكي نجيب، **المنطق الوصفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965.

الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.

ياقوت، محمود سليمان، **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، دار المعارف، 1985.